جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تكريت
قسم اللغة العربية
دكتوراه اللغة العربية ـ لغة

قراءات في كتاب سيبويه

"التعريف بسيبويه وكتابه"

أ. د. نافع علوان بهلول الجبوري

المحاضرة الثالثة

باب المسند والمسند إليه

٢٠٢٤ م ١٤٤٦ هـ

باب مجاري أوآخر الكلم من العربية

قال سيبويه: ((هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجرَّ والرفع والجزم، والفتح والضمّ والكسر والوقف. وهذه المجارى الثمانيةُ يَجمعهنّ في اللفظ أربعةُ أضرب: فالنصبُ والفتح في اللفظ ضربٌ واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضمّ، والجزم والوقف.

وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأفُرقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحِدثُ فيه العامل – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل)). انتهى.

إنّ الغرض من هذا الباب بيان الإعراب، والبناء ، ومجاري أواخر الكلم، أي: حركات أواخر الكلمة. فالإعراب: تغيير آخر الكلمة بعامل، والبناء: لزوم آخر الكلمة لسكون أو حركة، والإعراب أربعه أوجه: رفع ، ونصب، وجر، وجزم .

والبناء أربعة أوجه: ضم، وفتح، وكسر، ووقف، أي: سكون ، والفعل المضارع: هو ما اعتقبت في أوائله الزوائد الاربع، وهي حروف من حروف (أنيْت)، والفعل المضارع ضارَعَ الاسم من ثلاثة أوجه، والمبني على ثلاثة أوجه: الاسم الغير متمكن، والفعل غير المضارع ،والحروف، ولم يجعلوا علامة النصب في التثنية (الفاً)؛ ليكون مثل إعراب الجمع في كونه بالياء والنون عوض لمِا منع من الحركة والتنوين والجمع الذي على حد التثنية تلحقه زيادتان أيضا: الواو، أو الياء مع النون .

ثم تحدّث سيبويه عن الأمثلة الخمسة ، ولحاق نون النسوة بالفعل، والافعال أثقل من الأسماء ؛ لأن الاسم يستغنى به عن الفعل، بخلاف الفعل فإنّه في حاجة إلى الفاعل، وما يستغنى به أخف ، والاسم إذا ضارع الفعل في البناء أخذ حكم الفعل في الثقل، ومن ثَمَّ يمنع من الصرف ، والنكرة أخفّ من المعرفة؛ لأن النكرة أول ، ثم يدخل عليها ما تُعرَّفُ به ، والواحد أشد تمكناً من الجمع ؛لأن الواحد أول بدليل أنه لا يحتاج إلى علامه وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الالف واللام، أو أُضيف إنجر؛ لأنّ دخول (ال) والإضافة من خصائص الأسماء، ومن ثَمَّ يبعد عن شبه الفعل.

لقَّب سيبويه الحركات والسكون بهذه الالقاب الثمانية، وان كانت في الصورة أربعة؛ ليفرق بين المبني الذي لا يزول، أي: الذي لا يتغير آخره، وبين المُعرَب الذي يزول ،أي: إنّ علامة الإعراب لا تثبت على وضع واحد، بل تزول ويأتي غيرها وفق تغير العامل؛ لأنه متى قال: هذا الاسم مرفوع، أو منصوب، أو مجرور علم بهذا اللفظ، أو اللقب أنّ عاملاً عمل فيه، يجوز زوال آخره بزوال العامل.

واذا قيل: مضمومٌ، أو مفتوح، أو مكسور علم أنّ آخره ثابت لا يزول، وان تغير العامل .ينظر شرح السيرافي ١/٢١-٢٢

ومعنى قوله:((**وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء احدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب**)) انتهى. أي: لزوم آخر الكلمة وضعا ثابتاً هذا الوضع الثابت لم يكن نتاج عامل ما؛ أي: إنّ العامل لم يحدث فيه أثراً.

وحرف الإعراب يحتمل وجهين؛ أحدهما : أنّ حرف الإعراب ما كان الإعراب فيه ظاهراً، أو مقدرا، نحو : الرجل ، والرّحى .

والوجه الاخر: أنّ حروف الإعراب هي أواخر الكلم معربة كانت، أو غير معربة، وإنّما سميت حروف الإعراب؛ لأن الإعراب متى كان لم يوجد الا فيها.

وقد يكون اللفظ عاماً ويراد به البعض أي: إن الرفع، والنصب، والجر، والجزم لحروف الإعراب أي : لحروف الإعراب التي فيها الإعراب، فاللفظ عام ويراد به خاص كما يقال: الناس بنو تميم، وأنت تريد بعضهم مجازاً، أو اتساعا. [1]

ثم تحدَّث سيبويه عن الاسم المتمكن، فقال:((فالرفع والجر والنصب والجزم لحروفِ الإعراب. وحروفُ الإعراب للأسماء المتمكّنة)) انتهى.

وَحَدَّه: كل اسم مستحق للإعراب، وينقسم على قسمين: قسم مستوفٍ للتمكُّن كلّه، وهو ما تعتقب عليه الحركات الثلاث ويدخله التنوين، ويسمى الأمكن، وقسم ناقص عن هذا، وهو ما منع التنوين، والجر ويسمى المتمكن غير الأمكن. [2]

قال سيبويه:((وللأفعال المضارِعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائدُ الأربع: الهمزة، والتاء، والياء، والنون. وذلك قولك: أفْعَلُ أنا، وتَفعل أنتَ أو هي، ويَفعل هو، ونَفعل نحن والنصب في الأسماء: رأيت زيداً، والجرّ: مررت بزيد، والرفع: هذا زيدٌ. وليس في الأسماء جزم، لتمكنها وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يَجمعوا على الاسم ذهابَه وذهاب الحركة))انتهى.

وأشار سيبويه إلى أنّ الأصل في الاسماء أن تكون مستوفيه للتمكّن كله، أي : الجمع بين الحركة، والتنوين فاذا دخل الاسمَ الجزمُ أبطلَ الحركة، وإذا عدمت الحركة زالَ التنوين، ولم يجمع العرب على الاسم زوالَ التنوين، وزوالَ الحركة، وبعبارة اخرى: لم يجتمع على الاسم ذهابُ الحركة، وذهابُ التنوين؛ لانّ الاسم المتمكن الأمكن يحرك وينون، فإذا أشبه

---

(١) ينظر: شرح السيرافي ١/٢٣-٢٤ .

(٢) ينظر: شرح السيرافي ١/ ٢٤.

الفعل منع من الصرف، أي: التنوين، وتبقى الحركة، وهذا هو المتمكن غير الأمكن، وإذا أشبه الحرف بُنِيَ، لكن لم يجتمع على الاسم المتمكن ذهاب الحركة،والتنوين. ينظر: شرح السيرافي ١/٢٣ – ٢٤.

قال سيبويه :((والنصب في المضارع من الأفعال: لن يَفعلَ، والرفع: سيَفعل، والجزم: لم يفعلْ. وليس في الأفعال المضارعة جرٌّ كما أنّه ليس في الأسماء جزم؛ لأن لمجرور داخلٌ في المضاف إليه معاقبٌ للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال. وإنما ضارعتْ أسماء الفاعلينَ أنَّك تقول: إن عبد الله لَيَفعلُ، فيوافِقُ قولَك: لفاعل، حتَّى كأنّك قلت: إن زيداً لفاعلٌ فيما تُريد من المعنى. وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسمَ، ولا تلحق فَعَل اللامُ. وتقول سيفعلُ ذلك وسوفَ يفعل ذلك فُتلحِقهُا هذين الحرفين لمعنى كما تَلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة)) انتهى.

المقصود بها الأفعال المضارعة، والأصل أنّ الشيء إذا شابه الشيء اخذ حكمه، والفعل المضارع شابه الأسماء من جهات :منها أنك إذا قلت : زيدٌ يقومُ، فهذا يصلح لاحد زمانين مبهما فيهما (الحال والاستقبال) مثل قولك: رأيتُ رجلاً، فهو لواحد من هذا الجنس مبهم غير معين؛ أي: إنّ (رجلاً) يحتمل زيداً، وغيره، ثمّ يدخل على المضارع ما يخلصه لأحد الزمانين نحو: زيدٌ سيقوم، كما أن الواحد المبهم يقصر على واحد بعينه بدخول (الالف واللام) أي: صار للمعهود بعينه؛ أي: إنّهما يشتركان في وقوعهما أولا مبهمين ،ثمّ تعيينهما بحروف تبينهما.

ومن المشابهة أن الفعل المضارع إذا وقع خبرا صلح دخول اللام عليه نحو: إنّ زيداً ليذهب، كما صلح دخول (اللام) على الاسم نحو: إن زيداً لذاهب، فإذا كان الخبر فعلاً ماضياً امتنع ذلك. [٣]

ومع هذه المشابهة لم يدخل الافعال المضارعة ج؛ لأنّ المجرور داخل في المضاف إليه؛ أي : لأنّ المجرور وهو المضاف إليه داخل في المضاف إلى المجرور ، كقولنا: ثوبُ خزٍّ، وخاتمُ حديدٍ، فقد أضفناه كما يضاف البعض إلى الكل ومعنى كون المضاف إليه داخلاً في المضاف ؛أي : صار ملتصقا به، ومن ثمّ قيل المتضايفان (المضاف والمضاف إليه) كالكلمة الواحدة مثل :هذا كتاب محمدٍ، وهذا المعنى لا يكون في الفعل كما أنّ المضاف إليه المجرور معاقب للتنوين؛ أي : إذا وجد أحدهما امتنع الاخر، والذي يعاقب التنوين الاسم لا الفعل والمقصود بالأفعال الافعال المضارعة . [٤]

---

[٣] ينظر: شرح السيرافي ١/ ٢٧ –٢٨، وشرح الرماني ١/ ٦٢.

[٤] ينظر: شرح السيرافي ١/ ٤٦–٤٧.

كما أنّه لا يصلح أن يقوم مقام التنوين ثلاثة أشياء، وتوضيح ذلك أنّ الذي يقوم مقام التنوين شيء واحد فقط هو الاسم المجرور المضاف اليه، ولو جاز أن يقوم مقام التنوين الفعل لكان معنى ذلك أنّ الذي يقوم مقام التنوين ثلاثة اشياء بطريق اللزوم: الاسم، والفعل، والفعل يلزم ان يكون له فاعل؛ أي : الاسم، والفعل، والفاعل، وهذا لا يصلح [5]

قال سيبويه :((وإنما ضارعتْ أسماء الفاعلينَ أنَّك تقول: إن عبد الله لَيَفعلُ، فيوافِقُ قولَك: لفاعلٌ، حتَّى كأنّك قلت: إن زيداً لفاعلٌ فيما تُريد من المعنى. وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسمَ، ولا تلحق فَعَل اللامُ. وتقول سيفعلُ ذلك وسوفَ يفعل ذلك فُتلحِقهُا هذين الحرفين لمعنى كما تَلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة. ويبّن لك أنَّها ليست بأسماءٍ أنّك لو وضعتَها مواضعَ الأسماء لم يجزْ ذلك. ألَا ترى أنّك لو قلت إنَّ يَضْرِبَ يأتينا وأشباه هذا لم يكن كلاماً؟! إلاّ أنّها ضارعت الفاعل لاجتماعهما في المعنى. وسترى ذلك أيضاً في موضعه ولدخول اللام قال الله جلّ ثناؤه: " وإن ربك ليحكم بينهم " أي لحاكمٌ)) انتهى.

في النصّ أعلاه لا يزال الحديث عن الفعل المضارع، فاذا قيل: إنّ زيدا ليقوم، فهل الفعل لأحد وقتين مبهمين كما ذهب ابن السَّراج (ت ٣١٦ هـ)، أو هو للحال؟ الجواب يرى بعضهم (اللام) تُقْصِر الفعل المضارع في خبر (إنَ) على الحال، واستدل على ذلك بقول سيبويه: حتى كأنك قلت : **(إنّ زيدا لفاعل)** فيما تريد من المعنى فقال قد علمنا ان اذا قلنا ان زيد افاعل فإنما يريد به الحال وقد قال لنا ان قولنا ان عبد الله ليفعل، كقولك : إنّ عبد الله لفاعل، فصح بهذا الكلام أن (اللام) تقصر الفعل المضارع على الحال، وقال بعضهم : إنّ (اللام) لا تقصر المضارع على الحال، واجازوا أن تقول: إنّ عبد الله لسوف يقوم، فلو كانت تقصر المضارع على الحال مع دخول (سوف) لكنت قد جمعت بين معنيين متضادين. **والصواب أن يقول: بين معنيين مختلفين ؛ لأنّ الماضي ضدّ المستقبل وليس الحال. والله تعالى أعلم .** [6]

((واما الفتح والكسر والضم والوقف فللاسماء غير المتمكنة))،وهي الاسماء المبنية.

((المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير))،أي: الفتح والكسر والضم والسكون يكون للأسماء المبنية المضارعة ما ليس باسم ولا فعل مما جاء بمعنى ليس غير والمقصود بذلك الحرف.

((نحو سوف وقد وللأفعال التي لم تجري مجرى المضارع))

وبيَّنها السيرافي : وهي الافعال التي لم تجر مجرى المضارع تشمل الافعال الماضية المبنية على الفتح وفعل الامر المبني على السكون .

---

(٥) ينظر: شرح الرماني ١/ ٦٢.

(٦) ينظر: الأصول لابن السراج ١/ ٣٩، وشرح السيرافي ١/ ٤٧- ٤٨ ،وشرح الرماني ١/ ٦٢.

التسلسل المتعمد في الحديث : إنّ الناظر الى أسلوب سيبويه يجد أنّه يمتاز بالتسلسل في الحديث عن المسائل التي بحثها ، وهذا التسلسل يقوم على اتجاهين :

١- تحري الدقّة في تفصيل ، وترتيب المسائل ، فقد كان سيبويه ملتزما بمنهج أرتضاه لنفسه ، فنراه يقدِّم النصب على الجرِّ، والجرّ على الرفع، والرفع على الجزم، وكذلك تقديمه الفتح على الكسر ،والكسر على الرفع ، والرفع على الوقف (السكون).

ومن ذلك قوله : **((وهي تجري على ثمانية مجارٍ على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والكسر والضم والوقف ...))**، وقوله : **((فالنصب والجر والرفع والجزم لحروف الاعراب))**.

ومثّل لِمَا قرره آنفاً ، بقوله: **((فالنصب في الأسماء: رأيت زيدا، والجر: مررت بزيد، والرفع: هذا زيد، وليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين))**.

وقوله : **((وأما الفتح، والكسر، والضم، والوقف ، فللأسماء غير المتمكنة))**.

ومثّل للأفعال ، بقوله :**((والنصب في المضارع من الأفعال: لن يفعلَ، والرفع: سيفعلُ، والجزم: لم يفعلْ، وليس في الأفعال المضارعة جر))**. فقدَّم النصب والفتحة في حديثه العام، ثم الجر والكسر، ثم الرفع والضم، وجعل الجزم والسكون آخراً.

٢- الترتيب العام في الكتاب – بشكل عام – ممّا يدلّ على تسلسل متعمد، ودليله، قوله : **((وسترى ذلك أيضاً في موضعه))** ، وقوله :**((وسترى ذلك إن شاء الله))**، ومثله : **((وسوف يبين ما ينصرف وما لا ينصرف إن شاء الله))**.

القصدية والتعليل في أمثلته :

يقدم سيبويه الاسم على الفعل لأنه أول ، وهذا أيضاً لمسناه بوضوح ، في قوله : **((وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال))** .

يمثل للاسم بدل الفعل قدر الامكان ، نحو قوله :**((هذا رجل ضارب ، وهذا رجل ضربَنَا ، هما الرجلان ...))** لم يقل – مثلاً – جاء رجل ضاربٌ ، وجاء الرجلان.

ومثله قوله: **((فالنصب في الأسماء: رأيت زيدا، والجر: مررت بزيد ، والرفع: هذا زيدٌ))**، ولم يقل : جاء زيدٌ .

وحتى عندما يمثل للأفعال يسندها للأسماء، مثل قوله:((**أفعلُ أنا، وتفعلُ أنت، ويفعلُ هو، ونفعل نحن**)) . ولم يقل : أفعلُ وتفعلُ ويفعلُ ونفعلُ ؛ وعلل لذلك – في معرض حديثه عن الفرق بين الاسم والفعل – بقوله : ((**ألا ترى أن الفعل لا بدَّ له من الاسم وإلا لم يكن كلاماً والاسم قد يستغني عن الفعل**)).

ويقدم حرف المد على اللين ؛ لأنه سابق ولأنه أخف ولأنه يحتل المرتبة الأولى لحروف الإسماع. مثل قوله : ((**واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الاعراب**)).

وقوله : ((**واذا جمعت على حد التثنية لحقتها زيادتان الأولى منهما حرف المد واللين**))، وأنت ترى أنّه قدَّم ما حقه أن يتقدَّم وأخَّر ما حقَّه أن يتأخر ، مع مراعاة الكلام .

بعد تدويم الفكر في تقصي الكتاب – في باب مجاري أواخر الكلم من العربية – حاولنا مواكبة كلام سيبويه رانين استحصال جني من منهجه ، وفيما يأتي استقراء المغزى للخلوص إلى أميز ما توصلت إليه الدراسة.

يتبين لنا أولاً ، أن باب(**مجاري أواخر الكلم من العربية**) يمتاز بالدقة والضبط والإتقان في عموم منهجه .

لقد جاءت موضوعات الباب عند سيبويه مترابطة بعضها ببعض، بحيث لا يمكن فصل موضوع عن نظائره ، أو تقديم موضوع على آخر ، ولعلنا نستطيع القول – في هذا الباب على الأقل – أن سيبويه كان صاحب منهج في كتابه . لا سيما وأنه كان يعلل لسبب تقديمه موضوعاً على آخر .

كما أننا نجد عنده إشارات من أمثال : **وسترى ذلك أيضاً في موضعه** ، وقوله : **وسترى ذلك إن شاء الله** ومثل : **وسوف يبين ما ينصرف وما لا ينصرف إن شاء الله** ... ولعل ذلك يدلل على منهجية المقصودة.

كان سيبويه يكثر من الأمثلة التعليمية المصنوعة من أجل توضيح القاعدة النحوية التي بحث عنها .

كان دقيقاً في أمثلته ، حيث يقدم ما يجب أن يتقدم ويؤخر ما حقه التأخير .

ينوع في أمثلته حسب مقام الكلام ، ولا يكرر حتى لا يمل القارئ ، وإن كرر فإنه يفعل ذلك في المواضع الملحة . يمكننا القول : إننا نلتمس قصدية –وإن كانت نسبية– عنده من خلال بحثنا هذا ، ولعلنا في يوم ما سنرى من يثبت لنا صحة ذلك .

ضرورة أن تسير المؤلفات النحوية على منهج سيبويه في التبويب ، وأن يتخذه الطلبة المصدر الأول في الدراسة والتدريس لأنه ينبني على نظام الجملة .